

Distr.  
GENERAL

S/1996/381  
28 May 1996  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير ختامي مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ٩٠٠ (١٩٩٤)

أولا - مقدمة

١ - طلب مجلس الأمن، في الفقرة ٣ من قراره ٩٠٠ (١٩٩٤) المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٩٤، إلى الأمين العام أن يعين، لفترة محدودة، موظفا مدنيا أقدم لإجراء تقييم ووضع خطة عمل شاملة لإعادة الخدمات العامة الأساسية في مختلف مقاطعات سراييفو، بخلاف مدينة بالي، ومساعدة حكومة جمهورية البوسنة والهرسك في تنفيذ الخطة، وذلك بالتنسيق الوثيق مع جميع السلطات المحلية ذات الصلة. ووفقا لذلك القرار، أنشئ مكتب المنسق الخاص لسراييفو في نيسان/أبريل ١٩٩٤ لتعبئة وتنسيق الدعم الدولي لإعادة الخدمات العامة الأساسية في سراييفو. وفي ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤، عينت السيد وليم إيغلتنون في منصب المنسق الخاص. وخلال العامين التاليين، أعد المنسق الخاص خطة عمل، وساعد حكومة البوسنة والهرسك في إقامة مختلف المشاريع التي تتضمنها خطة العمل. وكما طلب القرار، أنشئ صندوق استئماني طوعي لتلقي التبرعات من الحكومات والمانحين الآخرين. وبعد عامين من العمل، الذي كثيرا ما كان ينجز في أصعب الظروف، أغلق المكتب في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦، ونقل ما تبقى من مهامه إلى المنظمات المناسبة التي خلفته. ويقدم هذا التقرير لإطلاع المجلس على عمل مكتب المنسق الخاص خلال العامين الماضيين، وعلى الترتيبات الموضوعة لضمان مواصلة إنجاز مهامه عقب إغلاقه.

ثانيا - تنفيذ خطة العمل لإعادة الخدمات العامة الأساسية في سراييفو

٢ - كان التقدم المحرز سريع الوتيرة خلال الأشهر الأولى من عمليات المنسق الخاص. وفي ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٤، عقد في فيينا مؤتمر للمنظمات المانحة. وفي ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤، نشرت خطة العمل التي طلبها القرار ٩٠٠ (١٩٩٤) تحت عنوان "إعادة الحياة إلى سراييفو". وحددت الخطة ١٤٤ مشروعا تغطي ١٤ قطاعا، منها الكهرباء، والمياه، والغاز، والطاقة والتدفئة، والهندسة المدنية، والصحة، والخدمات البلدية وتنمية المدن، والتعليم. وبلغت تقديرات التكلفة حوالي ٢٥٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للأعمال العاجلة و ٢٨٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للمشاريع الانتقالية. وفي مؤتمر إعلان التبرعات المعقود في نيويورك في حزيران/يونيه ١٩٩٤، تعهدت ٢٧ دولة مانحة بتقديم ٩٥ مليون دولار لخطة العمل، منها أكثر من ٢٠ مليون دولار للصندوق الاستئماني التابع للأمم المتحدة. وتم إيداع ١٨,١ مليون

دولار من هذه التبرعات المعلنة في الصندوق الاستئماني، في حين لا يزال هناك ٣,٢ مليون دولار لم يتم دفعها بعد.

٣ - ويستند كل من قرار مجلس الأمن ٩٠٠ (١٩٩٤) وخطة العمل إلى افتراض استقرار وقف إطلاق النار وكفالة حرية التحرك إلى المدينة للمواد والأفراد اللازمين لتنفيذ أعمال الإصلاح. وفي الحقيقة، فإن التطورات الإيجابية التي حدثت في شباط/فبراير ١٩٩٤، وبخاصة الاتفاقات التي أبرمت في ٩ شباط/فبراير ١٩٩٤ بشأن وقف إطلاق النار والتدابير المتصلة بالأسلحة الثقيلة في سراييفو وحولها، كانت هي التي عجلت بإنشاء مكتب المنسق الخاص. وللأسف، اتضح أن هذه الافتراضات كانت مضطربة في التفاؤل. فرغم البداية المشجعة، أدى التدهور السريع في الحالة الأمنية عقب رفض الصرب البوسنيين خطة فريق الاتصال في حزيران/يونيه ١٩٩٤ إلى عرقلة تنفيذ المشاريع المحددة في خطة العمل عرقلة شديدة. وكان ذلك، وليس نقص الأموال، هو العقبة الرئيسية أمام سرعة تنفيذ الأهداف الطموحة التي تضمنتها خطة العمل.

٤ - وفي تموز/يوليه ١٩٩٤، أوقف الجانب الصربي البوسني العمل باتفاق كان يسمح بوصول بعض الإمدادات إلى المدينة عبر المطار. وطوال الفترة التي انقضت منذ ذلك الوقت وحتى اتفاق دايتون للسلام في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ تقريبا، كانت مشاكل الوصول إلى المدينة هي التي تهيمن على عمل المكتب، حيث كان المطار والطرق البرية مغلقة فعلياً لفترات طويلة. وعلاوة على ذلك، عمد الجانب الصربي البوسني عدة مرات إلى خفض إمدادات المياه أو الغاز أو الكهرباء إلى المدينة، أو قطعها بالكامل. وقام مكتب المنسق الخاص بدور رئيسي في تنسيق الجهود الجماعية المبذولة لمواصلة عمل المرافق وغيرها من الخدمات الأساسية. فقد استمرت الاتصالات مع طرفي النزاع، مما ساعد على ضمان تدفق إمدادات الغاز والمياه والكهرباء خلال شهور الشتاء بصورة مستقرة إلى حد ما، وإن لم تكن كافية دائماً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جمع الطرفين معا لمناقشة اقتسام المرافق ساعد على تهيئة مناخ موات بدرجة أكبر للمصالحة النهائية، ومهد الأرض أمام سرعة إعادة المرافق والخدمات الأساسية الأخرى بمجرد التوصل إلى التسوية السلمية. وفي الوقت ذاته، قام المكتب بتعبئة الموارد المالية والخبرات التقنية على الصعيد الدولي لتطوير مصادر طاقة بديلة للمياه والطاقة لتغطية الفترات التي تنقطع فيها الإمدادات لأسباب سياسية.

٥ - كما كان مكتب المنسق الخاص بمثابة مركز التنسيق والهيكل الرسمي الذي يتم من خلاله تنسيق جهود الإصلاح، والتشاور مع الأطراف المهمة بالأمر وإبلاغها بالتقدم المحرز. وكان عمل المكتب يتم من خلال سبعة أفرقة عمل، تغطي جميع القطاعات الـ ١٤ المشمولة بخطة العمل. وكان كل فريق عمل يرأسه مدير يعمل بالتعاون مع مدير مناظر له من إدارة تدمير وتنمية سراييفو، وهي أحد أجهزة حكومة جمهورية البوسنة والهرسك، وبالتعاون مع جميع السلطات المحلية ذات الصلة. وكانت هناك لجنة تنسيق، تضم الحكومة ومسؤولي البلدية، وإدارة تدمير وتنمية سراييفو، وأعضاء المجتمع الدبلوماسي، وممثلي الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، تجتمع مرة كل أسبوعين أو ثلاثة أسابيع في سراييفو

لمناقشة وتنسيق الأعمال المتعلقة بخطة العمل. وكان الحوار الذي أقيم بهذا الشكل مع مجتمع المانحين الدوليين أمرا لازما لمواصلة جهود الإصلاح ولاجتذاب الدعم المالي للمشاريع المتضمنة في خطة العمل. وعقدت في فيينا اجتماعات أخرى للمانحين في شهري أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ وحزيران/يونيه ١٩٩٥. وبعد عامين من فتح مكتب المنسق الخاص، تم تنفيذ أجزاء كبيرة من خطة العمل، أو يجري العمل في تنفيذها، وهو ما اقترن بتحسين نوعية الحياة لمواطني سراييفو. كما كانت خطة العمل نقطة انطلاق لجانب كبير من أعمال التعمير في سراييفو، التي يقوم الآن بتطويرها البنك الدولي والجماعة الأوروبية.

٦ - ومنذ توقيع اتفاق دايتون للسلام في باريس في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، تسارع تنفيذ خطة العمل بدرجة كبيرة. وحتى ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦، كان قد تم توفير حوالي ١٠٠ مليون دولار لـ ٢٨٥ مشروعا. وبالإضافة إلى ذلك، تم توفير مساعدات عينية من قوة الأمم المتحدة للحماية، ثم بعد ذلك، أصول هندسية عسكرية تقدر قيمتها بما لا يقل عن ٣٠ مليون دولار من قوة التنفيذ، وهي التي قدمتها البلدان المساهمة بقوات، أساسا من أجل الإصلاحات الطارئة لمنشآت المرافق والطرق والجسور. ولا يزال العديد من هذه المشاريع مستمرا، وسيطلب مزيدا من التمويل من المجتمع الدولي كجزء من خطة التعمير.

٧ - وأعد مكتب المنسق الخاص تقريرا تقنيا تفصيليا عن حالة تنفيذ خطة العمل اعتبارا من ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦. ويحدد هذا التقرير العمل المضطلع به، والموارد المتاحة والوكالات المسؤولة عن تنفيذ مختلف المشاريع جنبا إلى جنب مع المشاريع المعلقة التي تستلزم موارد جديدة. وقد أحيل التقرير، وهو أداة لها قيمتها بالنسبة لمن سيشاركون في إعمار سراييفو، إلى البنك الدولي، واللجنة الأوروبية، وممثلي الدول المانحة، والوكالات الدولية، وممثلي الحكومات، وسلطات المدينة، والمنظمات غير الحكومية وسائر الأطراف المهتمة بالأمر.

٨ - ولئن كانت الدول المانحة قد قامت، من خلال الترتيبات الثنائية، بتنفيذ جزء كبير من العمل المنصوص عليه في الخطة آنفة الذكر، فإن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني الذي يديره مكتب المنسق الخاص اضطلع بقدر لا بأس به من ذلك العمل. والواقع أن إنشاء آليات للرقابة المالية الفعالة تمكن الصندوق من كفاءة المساءلة وتسمح في الوقت نفسه بصرف الأموال على نحو من السرعة يكفي لتلبية الاحتياجات العاجلة لمدينة سراييفو، شكل في بادئ الأمر تحديا هائلا. بيد أن الأنظمة المستحدثة أتاحت تقييم المشاريع وتمويلها في زمن مقبول وأفسحت المجال أيضا لإجراء ما يلزم من مشاورات مع الدول المانحة. وكما سبقت الإشارة إليه، فقد أعلنت تلك الدول التبرع للصندوق الاستئماني بمبلغ يناهز ٢٠ مليون دولار لتتيح بذلك تنفيذ ٥٥ مشروعا في جميع قطاعات خطة العمل لا سيما قطاعات المرافق، وفي مجال ترميم المنشآت الصحية والتعليمية.

٩ - فضلا عن ذلك، أنشئ في عام ١٩٩٥ صندوق للتمويل السريع مهمته توفير منح صغيرة (لا تتجاوز ١٥ ٠٠٠ دولار) للأشغال العاجلة. وقد تم من خلال ذلك الصندوق إنفاق زهاء ٢,٤ مليون دولار على حوالي ٢٠٠ مشروع حيوي وإن كان منخفض التكلفة. وخلال الأشهر القلائل الأولى من عام ١٩٩٦، كان صندوق

التمويل السريع بمثابة حلقة وصل بين أعمال الترميم الأصلية وجهود الإعمار الواسعة النطاق المضطلع بها حالياً. وإبان الفترة التي شهدت إعادة توحيد سراييفو تحت إشراف الاتحاد، شكل الصندوق فعلياً مصدر التمويل الفوري الوحيد للمشاريع الرامية إلى إصلاح شبكة الاتصالات وخطوط النقل الحيوية وإعادة تشغيل المرافق، وإحياء الخدمات البلدية. وقد أظهر، الصندوق المذكور مدى التزام المجتمع الدولي بالحفاظ على سراييفو مدينة موحدة متعددة الثقافات والأعراق عن طريق القيام على وجه السرعة بتمويل طائفة متنوعة من المشاريع المعدة من أجل جميع الطوائف.

١٠ - ومنذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، ومكتب المنسق الخاص يساعد مكتب الممثل السامي، بعقد سلسلة من الاجتماعات بين الأفرقة الفرعية التابعة للجنة المدنية المشتركة المعنية بسراييفو وذلك لمناقشة طرائق إعادة توحيد المدينة من حيث المرافق والخدمات العامة الأساسية. كما شارك المكتب مشاركة نشطة في المناقشات التي جرت مع البنك الدولي واللجنة الأوروبية بغرض كفالة الانتقال بسهولة ويسر إلى مرحلة الإعمار.

١١ - ومما عزز من أنشطة المكتب، المكون من ثمانية من موظفي الأمم المتحدة بينهم المنسق الخاص، ما أبدته الدول المانحة من استعداد لتوفير الموظفين التقنيين على سبيل الإعارة. وهكذا قامت مجموعة الإدارة الدولية، التي يمولها أساساً مكتب الشؤون الإنسانية التابع للجماعة الأوروبية، والوكالة البريطانية للتنمية فيما وراء البحار، وحكومات السويد وفرنسا وإيطاليا، وقوة الأمم المتحدة للحماية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنطقة إيل دي فرانس بتزويد المنسق الخاص بالخبراء لإدارة العمل في مختلف قطاعات خطة العمل. وبدون تلك المساعدة المقدمة من مصادر عديدة ما كانت لتتوفر للمكتب القدرة التقنية اللازمة لعملياته.

#### ثالثاً - ملاحظات

١٢ - طلب مجلس الأمن، في قراره ٩٠٠ (١٩٩٤)، إلى الأمين العام أن يعين منسقا خاصا لفترة محدودة. وخلال معظم تلك الفترة، ظلت الأطراف مشتبكة في صراع مسلح وكانت سراييفو محاصرة فعلياً. ومن المعترف به على نطاق واسع في سراييفو أن الجهد الدولي المشترك المبذول لكفالة تسيير المرافق الأساسية والبدء في ترميم الهيكل الأساسي للمدينة كان له أبلغ الأثر في تمكين مواطني سراييفو من البقاء، لا سيما خلال شهور الشتاء، كما أنه بث في نفوسهم الأمل في المستقبل. وكان توقيع اتفاق السلام في دايتون خاتمة عهد جديد توارت فيه أعمال ترميم الخدمات العامة الأساسية في سراييفو أمام الجهد الدولي الشامل الرامي إلى الاسهام في إعادة بناء البلد بأسره.

١٣ - أما العمل الذي بدأه مكتب المنسق الخاص، فسوف يستمر بعد إغلاق المكتب، لحين إنجاز الوكالات المنفذة والمقاولين لمشاريع الصندوق الاستئماني. وقد انتقلت مسؤولية إدارة الصندوق الاستئماني، بما في ذلك صندوق التمويل السريع إلى الممثل الخاص للأمين العام ومنسق عمليات الأمم المتحدة في سراييفو.

وسيتولى مساعدته المبرمج التابع للمنسق الخاص واثنان من المساعدين المعيّنين محليا لكفالة المحاسبة والإبلاغ والاستمرارية على نحو سليم إلى أن يتم إنجاز المشاريع. وستغطي تكاليف هذا الفريق المصغر من تكاليف الدعم الآتية من مشاريع الصندوق الاستئماني. وقد أتيح تقرير الحالة المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦، وملفات مكتب المنسق الخاص، للمؤسسات المالية الدولية ومنظمات تقديم المعونة العاملة في سراييفو. وهكذا، سيتم إغلاق مكتب المنسق الخاص في سياق الانتقال بيسر من مرحلة الإصلاح إلى مرحلة إعادة البناء في البوسنة والهرسك.

١٤ - وفي الختام، أود أن أسجل تقديري للسيد وليم إيغلتهون وموظفيه لأدائهم الرفيع، فبفضل كفاءتهم وتفانيهم استطاع مواطني سراييفو الصمود فترة عصيبة من تاريخ تلك المدينة. كما أتوجه بتحيةة تقدير إلى الحكومات والمنظمات التي أسهمت إسهاما سخيا في خطة العمل.

-----